آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

السبت - 5 مارس 2011 - العدد 15102

Saturday - 5 March 2011 - Issue 15102

تحولت إلى ديمقراطية انتخابية (شرط المساءلة).

المصدر الوحيد للشرعية هو أصوات الناخبين، ولا يقبل الناخبون بغير أصواتهم الحرة مصدرا للشرعية، وإلا تحولت إلى نخبوية أو ديمقراطية بلا ديمقراطيين (شرط الثقافة الديمقراطية).

قبول كافة القوى السياسية لقواعد اللعبة الديمقراطية بغض النظر عن نتائجها، وإلا تحولت إلى ديمقراطية غير مستقرة (شروط الاستدامة).

وسنحاول المقاربة للنموذج تدريجيا عند التطرق إلى بعض المسائل والمؤشرات أثناء تناولنا للبيئة الاجتماعية والثقافية الحاضنة، التي تعد بالنسبة لنا ذات أهمية بالغة. فالديمقراطية ثقافة بالمعنى السوسيوأنثربولوجي لمفهوم الثقافة؛ إنها منظومة متكاملة من القيم والرموز والمعايير والاتجاهات والمواقف والتصورات ورؤى العالم، يستلزم بناؤها ضرورة استنباتها ذاتيا ضمن صيرورة ممنهجة(8)، محصلتها توطين المبادئ والقيم الديمقراطية في النسق القيمي، داعما نظريا وممارسيا لتأصيل ثقافة التعدد والاختلاف وحقوق الإنسان.

بناء على ما تقدم، نفترض أن البيئة الحاضنة تفتقر لشروط استنبات وتوطين تلك القيم والمبادئ في النسق القيمي للمجتمع اليمني. وقبل الشروع في التثبت من صحة هذه الفرضية من عدمها، لا بد من ضبط مفهوم البطركية كما هو متداول في هذا المقال. إن المجتمع البطركي مقولة تحليلية، نموذج، ونظرية مكتملة، ويشير في الوقت نفس إلى البنى الاجتماعية الكلية (المجتمع، الدولة، الاقتصاد)، والبنى الاجتماعية الجزئية (العائلة، الشخصية الفردية) للمجتمع البطركي تتمثل بمركزية الأب، كسمةٍ أساسية تنتظم حولها العائلة بشكلها الطبيعي والوطني.(9)

ويمكن تعريف البطركية -إجرائيا- بأنها القيم والرموز والمعايير والاتجاهات والمواقف والتصورات والرؤى للأنا والآخر والعالم، والمتجذرة في النسق القيمي، وتتمحور حول الأب الطبيعي والوطني جاعلة من إرادته مطلقة، يتم الاجتماع القسري حولها بقوة الطاعة والقمع، وترتكز القيم والعلاقات السائدة على القرابة، والعشيرة، والفئة الدينية، والمجال الجغرافي.

إن القيم البطركية تمتد في جذورها إلى الأعماق التاريخية البعيدة، وهي مستوطنةٌ النسق القيمي المجتمعي، وأي عملية إحلال لها تستوجب توفر إرادة قصدية وممنهجة (التربية والتعليم، التنشئة السياسية والثقافية والاجتماعية.. الخ)، ويصاحب ذلك – تزامنا - جملة من الإجراءات والممارسات المانحة للثقة بها من قبل الجماهير؛ فتوفر المنظومة القانونية غير كافٍ، وسنحاول إثبات فرضيتنا القائلة إن قيم ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ستظل فاقدة لشروط التوطين في النسق القيمي، ما لم تتخذ جملة من الإجراءات والممارسات، وستظل قيما مبثوثة في الفضاء المجتمعي، دون تجاوز تخوم النسق القيمي. وللتحقق من صحة فرضيتنا، سنعتمد على التفكيك، وإعادة البناء، والربط الذهني للعناصر:

▪ التماثل المفاهيمي: إن المفاهيم السياسية المتداولة، وتحديدا تلك المنتمية إلى البراديجم الديمقراطي يتم إفراغها من دلالاتها الأصلية وتحميلها دلالات مغايرة، على سبيل المثال: الديمقراطية = الشورى، والبرلمان = أهل الحل والعقد، والعدل = المساواة، وهكذا.

▪ براديجم الطاعة: يقصد بالبراديجم منظومة من المفاهيم والمبادئ المترابطة في الذهن والخطاب بصورة صريحة أو ضمنية، يدعو فيها – بنيويا - بعضها بعضا، أو يعوض فيها – وظيفيا - بعضها بعضا. والمقصود به هنا المنظومة الممتدة بين الوحي والواقع الاجتماعي؛ فالمنظومة الفكرية في بنية المجتمع العربي تمتد جذورها إلى الفكر الإسلامي الوسيط، حيث طاعة أولي الأمر واجبة والخروج عنها مسكون بالخوف من الفتنة، وتتبادل وظيفيا عند نعت المعارضة (باسم الوحدة الوطنية) وهكذا.(10)

ويتعزز براديجم الطاعة بغياب أي تجربة للشراكة في الحكم في التاريخ العربي الإسلامي القديم والوسيط والحديث والمعاصر. وحتى في الدولة العربية المعاصرة التي اتخذت المسار الديمقراطي، لم تشهد انتقالا سلميا للسلطة إلا نادرا؛ فاستمرار الحكام لعقود يفضي إلى تركز السلطة وانحصار حدودها في العصبة ما يؤدي إلى تجذير الأب الوطني.

▪ هرمية العائلة العربية: ما زالت العائلة العربية، ومنها اليمنية، وحدة اجتماعية إنتاجية، ونواة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، وتسودها علاقات التكافل والتعاون والود والالتزام الشامل. وهي أبوية من حيث تمركز السلطة والمسئوليات والانتساب، وهرمية لا يزال التمييز فيها قائما على أساس الجنس والعمر، وتمنح العائلة العربية انتماءها من خلال الاندماج والتوحد؛ فالفرد يصبح ليس مسئولا عن تصرفاته الشخصية وحسب، بل عن تصرفات بقية الأعضاء.(11)

إن العائلة العربية، ومنها اليمنية، تعد من المؤسسات الثقافية للبطركية، حيث تركز السلطة حول الأب، وتمنح أدوارا محددة للمرأة. وهذه القيم والممارسات والتصورات متجذرة ويعاد إنتاجها، وهذا ما يجعل قيم المساواة بين الجنسين، وإضعاف تمركز السلطة حول الأب، أمرا غير محتملٍ.

▪ البنية الاجتماعية التقليدية: على الرغم من عمليات التحديث والتنمية، إلا أن ثقل التراثات ما زال ممتدا بقوة بفعل تعثر عمليات التحديث. فما زال الفضاء المجتمعي يقوم على التمايز بين الفئات الاجتماعية، ويستمد رأس ماله الاجتماعي من البنية الاجتماعية التقليدية، والتنشئة العائلية والثقافة الشعبية(12). إن استمرار التمايز بين الفئات بوعي أو دون وعي يعيد إنتاج الثقافة البطركية، ويحول دون استنبات قيم ومبادئ الديمقراطية (المواطنة، والمساواة ..الخ).

▪ إعادة إنتاج القوى التقليدية: من شروط بناء الدولة الحديثة تقليص السلطة التقليدية لصالح السلطة المركزية، وأسس تعزيز الديمقراطية وجود قوى ممثلة ومعبرة عنها، وهذا ما لا نجده في السياسة المتبعة منذ عام 1990 حتى يومنا هذا. فعلى سبيل المثال، يمثل شيوخ القبائل في البرلمان الانتقالي (1990 - 1993)، 29 ٪. وفي مجلس النواب (انتخابات 1993)، 29 ٪، وفي مجلس النواب (انتخابات 1997)، 37.1 ٪، وفي مجلس النواب (انتخابات 2003)، 44،2 ٪.. وهكذا. كما نلاحظ أن تمثيل المرأة تناقص من 8 نساء إلى واحدة (برلمان 2003).

وتمثيل القوى التقليدية لا يقتصر على السلطة التشريعية، بل يشمل كل مؤسسات الدولة. وتتبع الدولة آلية التمثيل الوفاقي للجماعات القبلية والمناطقية، ما يعمل على تعزيز الهويات الأولية القبلية المناطقية، وإضعاف المؤسسات الحديثة. فالرموز القبلية والمناطقية يمتلكون القدرة والنفوذ على تحقيق مطالب الجماعات وحمايتهم. وهذا ما يضعف فرص ظهور ديمقراطيين منتظمين، ولهم إرادة وفعل ديمقراطيين.(13)

وهذا ما يجعل الفعل السياسي والاجتماعي في جانب كبير منه نتاج البنية الفوقية التقليدية، رغم وجود بنية تحتية اقتصادية حديثة؛ فالوعي السياسي في المجتمعات الرأسمالية العربية يرتبط فعلا بالانتماء الطبقي، في حين أن المجتمعات الشرقية يسود فيها الانقسام إلى جماعات تتمايز عن بعضها بالحسب والشرف أو النسب والمال والجاه أو المذهب والقبيلة. فالظاهرة السياسية تجد دوافعها في اللاشعور السياسي، الذي هو عبارة عن بنية قوامها علاقات مادية جمعية تمارس على الفرد والجماعات ضغطا لا يقاوم(14)، وهذا ما يجعل المؤسسات التقليدية والرموز القبلية والمناطق أكثر تجذرا من مؤسسات المجتمع المدني.

▪ النظام التعليمي: إن النظام التعليمي بمختلف مستوياته يعد مؤسسة تعيد إنتاج الثقافة البطركية. فالسلطوية في المناهج، وطرق التدريس، والتقييم، والبيئة التعليمية والأكاديمية تفتقر إلى الحرية. يقول يزيد عيسى السورطي(15) «من مظاهر السلطوية في التربية العربية سيطرة اللفظية التربوية التي تحول التربية من أفعال تنبض بالحياة إلى أقوال جامدة، ومن سلوكيات عملية حية إلى تنظير منفصل عن الواقع، ومن تركيز على الجوهر إلى الاهتمام بالشكل... وحين يقوم التعليم على اللفظية فإنه يتميز بالتركيز الكبير على الارتباطات الكلامية والنظريات والحفظ والتلقين والشكلية... فالطالب يعتمد غالبا في تحصيله على ذاكرته، وعلى التكرار الآلي للمعلومات المحفوظة».

إنه نظام تلقيني لا يؤسس العقل النقدي والخلاق، وهذا ما يجعله مؤسسة ثقافية للبطركية بامتياز، ليس فقط بمخرجاته وإنما كذلك بالفجوة الواسعة بين الذكور والإناث، وهذا ما يؤكده تقرير التنمية الإنسانية الثالث الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي عام 2004، تحت عنوان: "المعرفة، والثقافة، والتربية، والمعلومات، والتكنولوجيا".

▪ المنطوق والمكتوب السياسي: إن المنطوق والمنصوص السياسي للمنظومة السياسية لا يؤثث لمبادئ وقيم الديمقراطية القائمة على التسامح والتعدد والاعتراف بالآخر.(16) ولا يتوقف الأمر عند ذلك، بل تحكمه ثقافة سابقة للديمقراطية وتتمثل بالعصبية وآلياتها (الالتحام والتناصر والتصادم والتنافر). وإن كان الاصطفاف حزبيا، فالمنطوق والمكتوب الصادر عن المنظومة السياسية لا يحدث تراكما ديمقراطيا، بل يضعف ثقة الجماهير بالديمقراطية ومؤسساتها الحديثة غير القادرة على تحقيق مطالب الجماهير وحمايتهم، وتزداد فجوة انعدام الثقة اتساعا؛ فالبون الشاسع بين المنصوص والمنطوق والممارس، وضعف سيادة القانون، وانتشار الفساد، وتباين أولويات الجماهير (معيشيا نتيجة تدهور الأوضاع الحياتية)، وأحزاب المعارضة (السياسية)، وكذا تدني مخرجات إدارة الصراع السياسي والاجتماعي للحزب الحاكم (حرب صعدة، التعبيرات الاحتجاجية في المناطق الجنوبية، انعدام الثقة وتعثر الحوار بينه وأحزاب المعارضة)، فضلا عن تدهور الأحوال المعيشية... الخ.

ختاما، وبناء على ما تقدم يمكننا القول إن قيم ومبادئ الديمقراطية ستظل عند تخوم الثقافة البطركية المتجذرة التي يعاد إنتاجها من خلال عدد من مؤسسات التنشئة، ومن خلال السياسة المتبعة في إدارة الدولة والمجتمع، فضلا عن ضرورة إعادة التوازن بين السلطات الثلاث بما يوفر تعدد مصادر القرار والمساءلة والمحاسبة، وتفعيل سيادة القانون وضبط الفساد واحتكار العنف الشرعي.. الخ.

إن ترك المجال كما هو عليه لا يوقف الأمر عند هذا المستوى، بل يحدث نكوصا نحو مراحل سابقة للدولة ومؤسساتها الحديثة، وتحديدا تصطف الجماعات حول هوياتها الأولية السابقة للدولة (قبلية ومناطقية)، أو متجاوزة لها نحو الأمة العربية والإسلامية.

الهوامش والإحالات

(1) لمزيد من التفصيل، انظر: عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007) ص 19 - 50.

(2) لمزيد من التفصيل، انظر: معتز بالله عبدالفتاح، "الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج"، المستقبل العربي، العدد 326، بيروت، نيسان/أبريل 2006، ص 16 - 17.

(3) لمزيد من التفصيل، انظر: عبدالباقي شمسان (وآخرون)، دور البرلمان في الإصلاح الديمقراطي (تعز: مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، 2007) ص9.

(4) عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 244.

(5) لمزيد من التفصيل، انظر: يمنى الخولي، "نظرية الحرية في الفلسفة السياسية الأوروبية"، التسامح، العدد25، عمان، 2009.

(6) لمزيد من التفصيل، انظر: عزمي بشارة، المجتمع المدني.. دراسة نقدية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

(7) معتز بالله عبدالفتاح، مرجع سابق، ص 18 - 19.

(8) لمزيد من التفصيل، انظر: مصطفى محسن. "التربية ومهام الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: مصاعب الحاضر ومطالب المستقبل"، المستقبل العربي، العدد 294، آب/أغسطس 2003.

(9) لمزيد من التفصيل، انظر: هشام شرابي، البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر (بيروت: دار الطليعة، 1997)، ص 19 - 20.

(10) لمزيد من التفصيل، انظر: الطاهر لبيب، "علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي"، المستقبل العربي، العدد 158، بيروت، نيسان/أبريل 1992.

(11) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر في القرن العشرين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 1 - 3، و3 - 9.

(12) لمزيد من التفصيل، انظر: ورقة عمل عبدالباقي شمسان، "تجسير الفجوة بين المتأصل الإنساني والممارس المجتمعي: الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للفئات المهمشة في المجتمع اليمني (فئة ما يسمى الأخدام نموذجا)، قدمت في اللقاء التشاوري الثاني لجمعيات المحاوي وتجمعات الصفيح باليمن، عدن 2006.

(13) لمزيد من التفصيل، انظر: عزمي بشارة، في المسألة العربية..، مرجع سابق، ص 244.

(14) لمزيد من المعلومات، انظر: عبدالله جناحي، "العقلية الريفية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية"، المستقبل العربي، العدد 288، بيروت، شباط/فبراير 2003.

(15) يزيد عيسى السورطي، السلطوية في التربية العربية (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2009)، ص 141 - 142.

(16) انظر على سبيل المثال لا الحصر:

- عبدالباقي شمسان ومحمد المخلافي، واقع المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان (تعز: مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، 2006)؛

- مقالنا "العرض والطلب في السوق الانتخابية اليمنية: قراءة أولية في التسويق والبرامج الانتخابية لمرشحي الرئاسة، صالح وبن شملان"، الوسط، العدد 117، أيلول/سبتمبر 2006.

- مقالنا "صورة الإنسان والآخر في المهرجانات الانتخابية لمرشحي الرئاسة، صالح وبن شملان"، الوسط، العدد 118، أيلول/سبتمبر 2006.

أستاذ علم الاجتماع السياسي، بكلية الآداب - جامعة صنعاء.

الماء نبع الحياة فلنغير سلوكنا ونقتصد في استهلاكه

SHEBA
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

Water in Yemen 2011